NPT/CONF.2010/PC.I/WP.41

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

7 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

المجموعة الثالثة: استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

ورقة عمل مقدمة من كندا

عدم الانتشار في سياق الاستخدام في الأغراض السلمية

١ - إن التعاون النووي السلمي يمثل إحدى ''الصفقات الرابحة'' التأسيسية التي قامت على أساسها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومنذ البداية، اعترف صائغو المعاهدة بالقيمة التي يمكن أن ينطوي عليها التعاون النووي السلمي بالنسبة لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، لا سيما الدول النامية. بيد أن الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية قد ارتبط صراحة، في المادة الرابعة من المعاهدة، بالتقيد التام باشتراطات عدم الانتشار المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية. وبينما لم تُذكر المادة الثالثة على وجه التحديد في المادة الرابعة، فإنها تتصل بالموضوع على الرغم من ذلك لأنها تحدد بشكل مباشر الوسائل التي تُستخدم للتحقق من التزامات الدول الأطراف المقررة بموجب المادتين الأولى والثانية. وهذه الصلة نالت مزيدا من تأييد الدول الأطراف في المعاهدة في المؤتمرات الاستعراضية المتوالية، وكان آخر تأييد في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. وهذا التأييد المتكرر يوضح أن الحقوق يجب النظر إليها في سياق الالتزامات؛ إذ أن ''الحق غير القابل للتصرف'' الذي يخول صاحبه الحصول على الطاقة النووية مرتبط بالمسؤولية عن تنفيذ اشتراطات عدم الانتشار المنصوص عليها في المعاهدة تنفيذا تاما.

٢ - ومنذ مؤتمر ٢٠٠٥ الاستعراضي، أعرب عدد لا بأس به من الدول عن الاهتمام بالحصول على منافع الطاقة الكهربائية النووية، بينما يقوم عدد آخر من الدول بتوسيع

البرامج النووية القائمة لديه وتحديد المفاعلات الموجودة لديه. كما يجري اكتشاف تطبيقات سلمية إضافية للطاقة النووية في مجالات الصحة والزراعة والصناعة. وعلى ضوء هذا الاهتمام المتزايد بالتطبيقات السلمية للطاقة النووية، يجب على الدول الأطراف في المعاهدة أن تتصدى للتحديات الخطيرة المترتبة على الانتشار وعدم الامتثال. ولذلك، فإن كندا بوصفها دولة طرفا في المعاهدة تجد نفسها في هذه اللحظة أمام فرصة عظيمة متاحة ولكنها في الوقت نفسه أمام مخاطر عظيمة. ففي هذه اللحظة الفارقة تتأكد لدينا من جديد قيمة المعاهدة ويجري تذكيرنا بالحاجة إلى الحفاظ على التوازن الكامن الدقيق بين أسس المعاهدة، وكذا بين ما تنص عليه المعاهدة من حقوق والتزامات.

٣ - وإذ تتحرك الدول الأطراف قدما إلى الأمام نحو ما يوصف بالنهضة النووية، بكل ما تبشر به، يجب أن نضمن اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان عدم زيادة مخاطر انتشار الأسلحة المرتبط بالتوسع في الطاقة النووية.

٤ - ومن حسن الطالع أن البنية التحتية اللازمة لتيسير التوسع في التعاون النووي السلمي مع التصدي للشواغل المرتبطة بعدم الانتشار موجودة فعلا ويجري باستمرار تعزيزها والتوسع فيها. وفي ذكرى مرور خمسين عاما على تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تواصل هذه الوكالة خدمة الدول الأطراف في المعاهدة بتعزيزها وتيسيرها للجهود من ناحية وبجهودها المبذولة لدعم المادة الثالثة من ناحية أخرى. ونظام الضمانات الذي تنفذه تلك الوكالة عنصر شديد الأهمية من عناصر هذه البنية التحتية التي تيسر التعاون النووي بطمأنة الدول الأعضاء في الوكالة إلى تقيد الأعضاء الآخرين بالتزاماتهم. إن ازدياد الانضمام إلى البروتوكول الإضافي سيؤدي إلى أمر واحد فقط هو زيادة فائدة نظام الضمانات بالنسبة لجميع الدول الأطراف في هذا الصدد. وفي الوقت الحالي، لم يحظ على البروتوكول الإضافي سوى بتوقيع ٧٨ دولة طرفا و لم توقع أكثر من ٣٠ دولة طرفا على اتفاق الضمانات الشاملة. وهذه الحالة تحد من قدرة الوكالة على تزويد الدول الأطراف بالضمانات اللازمة للتعاون النووي التام.

٥ - وما يكمل أنشطة الوكالة هو النظام الدولي لضوابط التصدير والمصفوفة الكبيرة من اتفاقات التعاون النووي بين الدول الأطراف في المعاهدة التي تُحمل البلدان المتلقية في عمليات النقل النووي الثنائية التزامات مقابلة في مجال عدم الانتشار. ولدى كندا في الوقت الراهن ٢٦ اتفاقا للتعاون النووي يشمل ٤٣ دولة طرفا في المعاهدة. ونحن، بوصفنا أكبر منتج ومورد في العالم لليورانيوم المخصص لبرامج الطاقة النووية المدنية وللنظائر المشعة المخصصة للتطبيقات الطبية والصناعية، مهتمون اهتماما بالغا بالحفاظ على التعاون النووي الدولي وبضمان عدم إسهامه في انتشار الأسلحة أو في أوجه الاستعمال غير السلمية.

أوجه الاستعمال السلمية التي لدى كندا

٦ - إن لدى كندا، بوصفها إحدى كبرى بلدان العالم في الميدان النووي، تقديرا بالغا لصناعتها النووية التي توفر للبلد الإيرادات والعمالة والمنافع الصحية والبيئية. وتشمل مجالات الإسهام الرئيسية إنتاج الطاقة النووية، وبيع وتصدير المفاعلات والمعدات من طراز كندو (CANDU)، واليورانيوم، والنظائر المشعة الطبية والصناعية وما يرتبط بها من معدات. وتواصل كندا دعم برنامج وطني في مجال البحث والاستحداث المتعلقين بالطاقة النووية، وبفضل هذا البرنامج طورت تكنولوجيتها الوطنية الخاصة بمفاعلات الطاقة الكهربائية المستعملة في كندا وفي العديد من الدول الأطراف الأخرى. كما استثمرت كندا، ولا تزال تستثمر، في التنمية الدولية للطاقة النووية وفي تطبيقاتها السلمية. ولهذه الغاية، تسهم كندا سنويا بأكثر من مليوني دولار في صندوق الوكالة الدولية للطاقة الذرية المخصص للتعاون التقني. ونحن نساهم أيضا بشكل فعال، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وخارج إطارها على السواء، في استخدام درايتنا الفنية النووية في مجالات الزراعة، والطب، والصناعة، وإدارة النفايات، وغير ذلك من المجالات لزيادة المنافع العائدة على كافة الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٧ - وتدرس كندا بشكل نشط، شأنها شأن دول أخرى، مسألة التوسع في قدرتها على إنتاج الطاقة النووية. والطاقة الكهربائية النووية، التي هي مكون أساسي في مزيج الطاقة لدينا، توفر حاليا ١٥ في المائة من إمداداتنا الوطنية من الكهرباء بفضل ٢٢ مفاعلا نوويا لتوليد الطاقة الكهربائية تديرها مرافق عامة وخاصة على السواء. وقد أدت الشواغل المتعلقة بالاحترار العالمي والموارد الغير المتجددة إلى النظر في مسألة زيادة الاستثمار في الطاقة الكهربائية النووية.

النهوج المتعددة البلدان والضمانات المتعلقة بالإمداد بالوقود

٨ - مما لا شك فيه أن كندا تعترف بما تبشر به الطاقة النووية من خير. إلا أن هذه التطورات يجب متابعتها بحكمة لضمان معالجة كافة الشواغل المتعلقة بالانتشار. ونحن نرحب في هذا الصدد بمختلف الاقتراحات المقدمة في السنوات والشهور الأخيرة التي يمكن أن تزود الدول بمنافع الطاقة الكهربائية النووية دون أن تتحمل أعباء البنية التحتية والأمن والتمويل والمسؤولية أو تواجه مخاطر الانتشار التي يحتمل أن تترتب على الحصول على دورة وقود نووي تامة. وهذه المصفوفة الكبيرة من المقترحات نوقشت قبل وقت قصير في المناسبة الخاصة المقترنة بالمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٦. ونحن نتطلع إلى تلقي تقرير أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن هذه المسألة.

٩ - إن كندا تؤيد الجهود الرامية إلى استحداث آليات جديدة لزيادة موثوقية الحصول على الوقود النووي تعالج الشواغل المتعلقة بأوجه الاستخدام السلمي والشواغل المتعلقة بعدم الانتشار. وينبغي أن تستند هذه المبادرات المتعددة الأطراف المتعلقة بدورة الوقود إلى معايير تعترف بظروف بلدان من قبيل كندا لديها أوراق اعتماد مثالية في مجال عدم الانتشار ولديها مبرر اقتصادي مشروع أو مبرر مشروع متعلق بدورة الوقود يخولها الحفاظ على خيارات تجهيز اليورانيوم المستقبلية. ونحن أيضا لا نزال نؤيد العمل الجاري حاليا لزيادة مقاومة المفاعلات للانتشار، مع الاعتراف بأنه لا يمكن أن يكون هناك بديل تكنولوجي للتحقق الصارم المتعدد الأطراف.

الخلاصة

١٠ - إن كندا تؤيد تأييدا تاما تمتع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمنافع الطاقة النووية إلى أقصى حد ممكن شريطة تقيد هذه الدول تقيدا تاما بالتزاماتها التعاهدية؛ وسنواصل العمل على الصعيدين الوطني والدولي لحفظ وتعزيز الآليات العالمية التي تسهل التعاون النووي بينما تمنع الانتشار النووي.